اندماج «نور للاستثمار» مع «نور للاتصالات»

أعلنت شركة نور للاستثمار للمالي (الدامجة) تعلن الانتهاء من تنفيذ عملية الاندماج بطريق الضم مع شركة نور للاتصالات (المندمجة).

وقالت "نور للاستثمار" في بيان للبورصة الكويتية، أمس الخميس، إنه تم الانتهاء من مبادلة كامل رأسمال مال الشركة المندمجة (بخلاف الأسهم المملوكة من الشركة الدامجة)، والبالغ عددها 74.578 مليون سهم مقابل أسهم زيادة رأسمال الشركة الدامجة وعددها 13.336 مليون سهم، بمعدل تبادل 0.1788133 سهم من أسهم "نور للاستثمار" لكل سهم من أسهم "نور للاتصالات".

وأوضحت "نور للاستثمار" أنه قد تم الانتهاء من تعديل سجل المساهمين للشركة الدامجة، وإلغاء سجل المساهمين للشركة المندمجة.

وقالت "نور للاستثمار" في إفصاح مستقل للبورصة اليوم، إنها قامت بتحويل عدد 105.941 ألف سهم من أسهم زيادة رأس المال لأطراف ذات صلة من قائمة المُطلعين لإتمام عملية الاندماج مع شركة تابعة بعد تعديل سجل مساهمي الشركة.

السيولة زادت بنسبة 32.7 بالمئة لتصل إلى 56.04 مليون دينار

مؤشرات البورصة ترتفع جماعياً للمرة الأولى خلال تعاملات الأسبوع

ارتفعت المؤشرات الكويتية جماعياً، أمس الخميس؛ وذلك للمرة الأولى في الأسبوع الجاري؛ حيث صعد المؤشر العام 0.45بالمئة، وارتفع السوق الأول 0.47بالمئة، وسجل المؤشران "رئيسي 50" والرئيسي نمواً بنسبة 0.35بالمئة و0.37بالمئة على الترتيب.

وزادت سيولة البورصة الكويتية بنسبة 32.7بالمئة لتصل إلى 56.04 مليون دينار مقابل 42.23 مليون دينار ، كما ارتفعت أحجام التداول بنحو 32بالمئة لتصل إلى 309.24 مليون سهم مقابل 234.33 مليون سهم بجلسة سابقة.

وسجلت مؤشرات 10 قطاعات ارتفاعاً بصدارة التكنولوجيا بنمو نسبته 5.26بالمئة، بينما تراجع 3 قطاعات أخرى يتصدرها الرعاية الصحية بانخفاض معدله 0.49بالمئة.

وجاء سهم "مدينة الأعمال" على رأس القائمة الخضراء للأسهم المُدرجة بارتفاع نسبته 9.34بالمئة، فيما تصدر سهم "أولى تكافل" القائمة الحمراء مُتراجعاً بنحو 3.65بالمئة.

وتصدر سهم "صناعات" نشاط التداول بالبورصة على كافة المستويات بأحجام بلغت 26.66 مليون سهم جاءت من خلال تنفيذ 393 صفقة حققت سيولة بقيمة 6.53 مليون دينار؛ ليرتفع السهم عند الإقفال 0.82بالمئة.

أغلقت بورصة الكويت تعاملاتها على ارتفاع مؤشر السوق العام 30ر66 نقطة ليبلغ مستوى 6876 نقطة بنسبة صعود بلغت 0ر45 في المئة.

وتم تداول كمية أسهم بلغت 309ر2 مليون سهم تمت عبر 10932 صفقة نقدية بقيمة 56 مليون دينار (نحو 173ر6 مليون دولار).

وارتفع مؤشر السوق الرئيسي 20ر6 نقطة ليبلغ مستوى 5609ر09 نقطة بنسبة صعود بلغت 0ر37 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 203ر9 مليون سهم تمت عبر 7265 صفقة نقدية بقيمة 24 مليون دينار (نحو 74ر4 مليون دولار).

كما ارتفع مؤشر السوق الأول 35ر40 نقطة ليبلغ مستوى 7516ر72 نقطة بنسبة صعود بلغت 0ر47 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 105ر2 مليون سهم تمت عبر 3667 صفقة بقيمة 31ر9 مليون دينار (نحو 98ر89 مليون دولار).

في موازاة ذلك ارتفع مؤشر (رئيسي 50) نحو 20ر6 نقطة ليبلغ مستوى 5908ر1 نقطة بنسبة صعود بلغت 0ر35 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 148ر08 مليون سهم تمت عبر 4684 صفقة نقدية بقيمة 19 مليون دينار (نحو 58ر9 مليون دولار).

وكانت شركات (م الأعمال) و(منشآت) و(سنرجي) و(الهلال) الأكثر ارتفاعا أما شركات (صناعات) و(أهلي متحد) و(تجاري) و(بيتك) فكانت الأكثر تداولا من حيث القيمة في حين كانت شركات (أولى تكافل) و(اكتتاب) و(فيوتشر كيد) و(التقدم) الأكثر انخفاضا.

الجراح: دعم قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة يساهم في اقتصاد إقليمي أكثر استدامة

صورة جماعية

في الحدث الأكبر والأهم على مستوى المنطقة في مجال الاقتصاد التنموي، قام مركز الوساطة والتحكيم لدى اتحاد المصارف العربية، ممثلاً في كل من الأمين العام للاتحاد، وسام فتوح، ورئيس مجلس إدارة الاتحاد ورئيس مجلس إدارة بنك الكويت الدولي KIB، الشيخ محمد جراح الصباح، بتوقيع أكبر اتفاقية تعاون عالمية مع غرفة التجارة الدولية، والتي تتضمن تنظيم وتطبيق أفضل الممارسات في عمليات التمويل التنموي، ويأتي ذلك ضمن إطار جهود الطرفين الرامية إلى تحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

هذا وقد تم توقيع الاتفاقية داخل قاعة محكمة العدل الدولية للوساطة والتحكيم في مقر غرفة التجارة الدولية في العاصمة الفرنسية، باريس، حيث وقع عن جانبها الأمين العام، جون دنتون، بحضور كل من مدير الشؤون القانونية في اتحاد المصارف العربية، الدكتور أنيس عويدات، ورئيسة محكمة التحكيم الدولية لدى غرفة التجارة الدولية، كلوديا سالومون، كما استضاف هذا الحدث الفريد كل من رئيس الهيئة العربية للتحكيم الدولي، الدكتور عبدالحليم الأحدب، وممثل دولة لبنان في محكمة التحكيم الدولية لدى غرفة التجارة الدولية، الدكتور جلال الأحدب، كما تم تقديم درع تقديري لأمين عام المحكمة، اليكساندر فيساس على جهوده لإتمام الاتفاقية بنجاح.

وفي كلمته الذي ألقاها خلال حفل التوقيع، أكد الأمين العام لاتحاد المصارف العربية، وسام فتوح، بأن هذه الاتفاقية سوف توطد الثقة الدولية في اتحاد المصارف العربية، وأن تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة في المنطقة العربية لا شك بأنه سيساهم في تعزيز الاستقرار الاقتصادي على مستوى المنطقة العربية، وذلك من خلال تطبيق أفضل الممارسات في التمويل التنموي، بما يتماشى مع أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، الـ"SDGs"، مضيفاً أن اللجنة التنفيذية للاتحاد قد وافقت على بنود هذه الاتفاقية خلال اجتماع اللجنة التنفيذية الافتراضي.

ومن جانبه، أوضح رئيس مجلس إدارة الاتحاد ورئيس مجلس إدارة KIB، الشيخ محمد جراح، أن الاتحاد يعمل حالياً مع غرفة التجارة الدولية على كتابة السياسات والإجراءات ووضع التوصيات لتنظيم عملية التمويل التنموي، وذلك بالتعاون مع المشرّعين، لافتاً أيضاً إلى توافق هذه الاتفاقية مع استراتيجيات KIB وبرامجه المجتمعية، المرتكزة على دعم كافة الجهود المصوبة نحو تمكين قطاع المشاريع الصغيرة، مؤمناً إيماناً راسخاً بدورها وأهميتها في تنويع الاقتصادات المحلية وخلق مصادر بديلة للدخل من أجل تحقيق تنمية وطنية وإقليمية أكثر استدامة.

ومن الجدير بالذكر أن هذا الحدث المميز جاء تزامناً مع انطلاق فعاليات اسبوع التحكيم الدولي التي تنظمه غرفة التجارة الدولية في باريس من الفترة بين 20 وحتى 27 سبتمبر من العام الجاري، والذي يشارك فيه كبار المحكمين العالميين من كل من الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا والعالم العربي أيضاً.

انخفاض ودائع القطاع الخاص الى 36.98 مليار دينار

«بيتك»: 43.9 مليار دينار إجمالي الودائع بنهاية يوليو بانخفاض 0.6 بالمئة عن يونيو

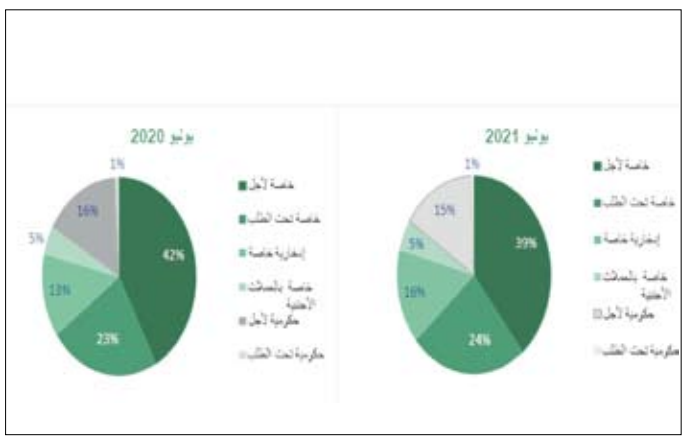

قال تقرير بيت التمويل الكويتي "بيتك" الصادر عن حجم الودائع لدى البنوك المحلية – يوليو 2021 ، تطور حجم ودائع القطاع الخاص والودائع الحكومية:

شهدت ودائع القطاع الخاص بنهاية يوليو انخفاضاً سنوياً مدفوعة بانخفاض الودائع لأجل برغم زيادة ملحوظة للودائع الادخارية وزيادة الودائع تحت الطلب بشكل محدود، في حين ارتفعت الودائع بالعملة الأجنبية، كما تراجعت الودائع الحكومية للشهر الخامس على التوالي. وقد يساهم تواصل انخفاض معدلات العوائد الاستثمارية في توجه بعض الأفراد إلى استثمار مدخراتهم في قنوات بديلة، وهو ما قد يؤدي لآثار إيجابية وتنشيط بعض القطاعات الاقتصادية التي اجتذبت هذه السيولة، فقد انخفض حجم الودائع بنسبة 2.2بالمئة على أساس سنوي للشهر الرابع على التوالي في يوليو ، مقابل تراجع سنوي نسبته 1.9بالمئة في يونيو، وتقترب أرصدة الودائع في البنوك المحلية من 43.9 مليار دينار ، فيما سجل الائتمان نمواً سنوياً نسبته 3.5بالمئة في يوليو، وبلغت أرصدة التسهيلات الائتمانية 40.9 مليار دينار.

وبالنسبة للقطاعات التي يتوقع ان تكون قد توجهت اليها السيولة من البنوك الكويتية، مثل التداولات العقارية والبورصة ، فقد حقق العقار مستويات فاقت ما قبل أزمة كوفيد 19، مسجلة 407.4 مليون دينار في يوليو إلا أنها انخفضت بنسبة 1.4بالمئة على أساس شهري في حين ارتفعت إلى أكثر من ضعف قيمتها على أساس سنوي. فيما تقترب تداولات بورصة الكويت من 752 مليار دينار منخفضة 47.1بالمئة على أساس شهري فيما تعد أعلى بنسبة 42.2بالمئة عن يوليو 2020.

وبلغت قيمة التراجع السنوي لإجمالي الودائع نحو مليار دينار، مع تراجع ودائع القطاع الحكومي 7.8بالمئة (583 مليون دينار)، فيما انخفضت ودائع القطاع الخاص بشكل طفيف 1.1بالمئة (421 مليون دينار) بعدما سجلت معدلات زيادة في الشهور الأخيرة من 2020.

وعند المقارنة على أساس شهري في يوليو 2021، انخفض إجمالي الودائع 0.6بالمئة بنحو 253 مليون دينار بعدما سجلت زيادة شهرية محدودة في يونيو، مع انخفاض طفيف لودائع القطاع الخاص بنسبة 0.8% أي 301 مليون دينار، بينما ارتفعت الودائع الحكومية على أساس شهري 0.7بالمئة الى 6.9 مليار دينار بنهاية يوليو. في الوقت الذي ارتفع فيه الائتمان الممنوح على أساس شهري 0.4بالمئة بحوالي 148 مليون دينار.

استقرت حصة الودائع للقطاع الخاص عند 84.2بالمئة في يوليو مقابل 84.4بالمئة من إجمالي الودائع في يونيو ، وهي أعلى من حصة 83.3بالمئة في يوليو 2020، بينما مثلت حصة ودائع القطاع الحكومي 15.8بالمئة في يوليو مقابل 15.6بالمئة من إجمالي الودائع في يونيو، وهي مستويات أقل من حصتها البالغة 16.7بالمئة في نفس الفترة من العام الماضي، مدفوعة بتراجع الودائع الحكومية وودائع القطاع الخاص بنسبة محدودة على أساس سنوي. ويمثل إجمالي الودائع 59.4بالمئة من موجودات البنوك في يوليو أي أعلى قليلاً من حصة شكلت 58.9بالمئة في يونيو ، وبالتالي مازالت عند أدنى مستوى لحصتها من الموجودات منذ عام 2009، ومقابل 62.1بالمئة في يوليو 2020.

إجمالي ودائع القطاع الخاص:

بلغت ودائع القطاع الخاص بنهاية يوليو 2021 حوالي 36.98 مليار دينار مسجلة تراجعاً سنوياً نسبته 1.1بالمئة مقابل انخفاض سنوي مقارب في يونيو، كما تراجع حجمها بنسبة 0.8بالمئة أي 301 مليون دينار على أساس شهري.

تتكون ودائع القطاع الخاص من مجموع الودائع بالعملة المحلية والودائع بالعملات الأجنبية، تحسنت حصة الودائع بالعملة المحلية إلى 94بالمئة من ودائع القطاع الخاص مقابل 93.7بالمئة في يونيو، فيما تعد أدنى من حصة 94.5بالمئة في يوليو 2020، بينما تستحوذ الودائع بالعملات الأجنبية على الحصة الباقية أي 6بالمئة في يوليو مقابل 6.3بالمئة في يونيو، وبالتالي تحسنت عن حصتها البالغة 5.5بالمئة من ودائع القطاع الخاص في يوليو 2020.

يشير توزيع الودائع بالعملة المحلية وفقاً لآجالها إلى أن الودائع لأجل تمثل الجانب الأكبر من ودائع القطاع الخاص بالعملة المحلية، وقد زادت حصتها في يوليو إلى 49.4بالمئة من الودائع بالعملة المحلية مقابل 48.7بالمئة في يونيو، وبرغم هذه الزيادة مازالت حصتها تتجه إلى التراجع حيث تعد أدنى على أساس سنوي مقابل حصة مثلت 53.4بالمئة بنهاية يوليو 2020، في حين انخفضت حصة الودائع تحت الطلب إلى حدود 31بالمئة في يوليو مقابل 31.8بالمئة من إجمالي الودائع بالعملة المحلية خلال يونيو إلا أنها أعلى قليلاً من حصة مثلت 29.3بالمئة في يوليو2020 ، بينما تحسنت حصة ودائع الادخار قليلاً إلى 19.6بالمئة من إجمالي الودائع بالعملة المحلية في يوليو مقابل إلى 19.4بالمئة في يونيو، وبالتالي فهي تشهد زيادة عن مستواها في نفس الأشهر من 2020 التي شكلت 17.3بالمئة من ودائع العملة المحلية للقطاع الخاص.

النمو السنوي لودائع القطاع الخاص:

تقترب الودائع تحت الطلب من 10.8 مليار دينار في يوليو 2021، وقد انخفض نموها السنوي في يوليو إلى 4بالمئة بعدما زادت بنسبة 7.8بالمئة أي حوالي 808 دينار في يونيو 2021، كما ارتفعت ودائع الادخار بنسبة 11.7بالمئة بالتالي تباطأ نموها السنوي في يوليو بعدما شهدت زيادة سنوية لعشرة أشهر متتالية في نهاية 2020 وبداية 2021 هي الأعلى خلال 10 سنوات، وبلغ رصيدها 6.8 مليار دينار في يوليو مرتفعة بحوالي 715 مليون دينار على أساس سنوي ، بينما تراجعت ودائع القطاع الخاص لأجل إلى حوالي 17.2 مليار دينار بنسبة سنوية 9بالمئة أي بنحو 1.7 مليار دينار، فيما انخفضت ودائع القطاع الخاص بالعملة المحلية بحدود 578 مليون دينار أي 1.6بالمئة على أساس سنوي لما يقارب 34.8 مليار دينار مع نهاية يوليو 2021.

على الجانب الآخر ارتفعت ودائع القطاع الخاص بالعملات الأجنبية مقتربة مما يعادل 2.2 مليار دينار في نهاية يوليو، وسجلت زيادة 7.5بالمئة مقابل تراجع 2.5بالمئة في يونيو، وهي ثاني زيادة سنوية في عامين ونصف بعد زيادتها في مايو 2020.

وقد ارتفعت اسعار بعض العملات الأجنبية، الجنية الإسترليني ارتفع بنسبة 5.9بالمئة مقابل الدينار في نهاية يوليو على أساس سنوي، فيما تراجع اليورو بنحو 1بالمئة والدولار الأمريكي بحدود 1.8بالمئة مقابل الدينار على أساس سنوي بنهاية يوليو.

النمو الشهري لودائع القطاع الخاص:

تراجعت ودائع القطاع الخاص تحت الطلب في يوليو 2021 على أساس شهري بنسبة 3.3بالمئة، فيما تحسنت ودائع الادخار بنسبة 0.5بالمئة والودائع لأجل بنسبة 0.8بالمئة على أساس شهري.

وعلى ذلك انخفضت ودائع القطاع الخاص بالعملة المحلية في يوليو بنسبة 0.6بالمئة على أساس شهري أي حوالي 194 مليون دينار. كما يلاحظ تراجع ودائع القطاع الخاص بالعملات الأجنبية بنسبة شهرية 4.6بالمئة أي ما يعادل 107 مليون دينار بنهاية يوليو.

إجمالي ودائع القطاع الحكومي:

انخفضت ودائع القطاع الحكومي في البنوك المحلية الكويتية إلى 6.9 مليار دينار في يوليو بنسبة 7.8بالمئة بعدما تراجعت سنوبا 5.5بالمئة في يونيو، فيما شهدت تحسناً شهرياً طفيفاً بنسبة 0.7بالمئة أي 48 مليون دينار بنهاية يوليو 2021.

ويشير توزيع ودائع القطاع الحكومي وفقاً لآجالها إلى أن ودائع القطاع الحكومي لأجل تمثل الجانب الأكبر من ودائع القطاع الحكومي بحصة 95.7بالمئة منخفضة عن حصتها في يونيو البالغة 95.9بالمئة، ودون تغير أساس سنوي، بينما تشكل الودائع الحكومية تحت الطلب 4.3بالمئة في يوليو ولم تشهد حصتها تغيراً عن نفس الشهر 2020.

«المتحد» 20 فائزا في السحب الأسبوعي لحساب الحصاد الإسلامي

قام البنك الأهلي المتحد بإجراء السحب الأسبوعي على جوائز الحصاد الإسلامي، حساب السحب على الجوائز الإسلامي الأول في الكويت والذى يقدم ما يزيد عن 750 جائزة سنويا ، وينفرد بالعديد من المميزات ، ومنها أنه أبسط وأسهل برنامج ادخار والذي يقدم أكبر قيمة من الجوائز إلى أكبر عدد من الفائزين ، فضلا عن ميزة فتح الحساب عبر الانترنت بكل سهولة ويسر مع ميزة الإيداع الفوري في الحساب .

وأسفر السحب عن حصول 20 فائزا على 1000 دينار كويتي لكل منهم وهم: معصومه جراق درويش، وحسان عبدالسلام ، ومحمد عقيل خان، وسمر محمد وليد، وأحمد صالح الدعيج ، وأنيتا بخاري طيب ، و محمد إبراهيم العبودي، و فيصل حماد الكفيف، ومصبح مطلق العازمي، وحمد عبدالله الدبوس، وجهان علي أحمد ، وحلوة علي عباس، وعبدالله منصور الفريح، وسلامة سعد العنزي، وأحمد مليح الرشيدي ، وخاتون طاهر الدلال، ونورية أحمد الفهد، وبطحاء باهج النومس، وسارفان كومار رام، وميسر محمد الرواس.

وتتضمن سحوبات الحصاد العديد من الجوائز ، من بينها جائزة بقيمة 100 ألف د.ك في كل من عيد الفطر وعيد الأضحي وتبقى الجائزة الربع سنوية الكبرى بقيمة 250 ألف د.ك أهم ما يطمح إليه العملاء لتحقيق تطلعاتهم. كذلك تقدم جوائز الحصاد 20 جائزة أسبوعية بقيمة ألف د.ك لكل رابح. وكذلك ، لأول مرة في الكويت، تم تقديم "سحب الأفضلية" الربع سنوي بقيمة 25 ألف د.ك حصريا للعملاء الذين لم يحالفهم الحظ من قبل بأي من جوائز الحصاد الإسلامي خلال السنوات الخمس الأخيرة بشرط الحفاظ على رصيد حسابهم لمدة عام على الأقل ، وتتيح كل 50 د.ك في حساب العملاء ضمن هذه الفئة فرصة واحدة للدخول في السحب.

وبالإضافة إلى هذه الباقة من الجوائز المميزة، يحظى العملاء بأرباح سنوية متوقعة على أساس عقد الوكالة ضمن هذا الحساب، وهو ما يجعل حساب الحصاد الإسلامي فريدا من نوعه وجذاب لكل أفراد المجتمع الراغبين في التوفير من خلال تحقيقه للعديد من المميزات سواء على المدى القصير أو على المدى الطويل.

«أسواق المال» توافق على نشرة اكتتاب سندات «الأهلي الكويتي»

أعلن البنك الأهلي الكويتي عن موافق هيئة أسواق المال على نشرة الاكتتاب الخاص لإصدار البنك لسندات بقيمة لا تتجاوز 50 مليون دينار.

وقال "الأهلي" في بيان للبورصة الكويتية، إن إصدار السندات الرأسمالية المذكورة أعلاه يهدف إلى تدعيم قاعدة رأسمال البنك وفقاً لمتطلبات (بازل 3) وتعليمات بنك الكويت المركزي الصادرة في هذا الشأن.

كان "المركزي الكويتي" وافق بتاريخ 9 سبتمبر 2021، على إصدار "الأهلي" لسندات رأسمالية من الشريحة الثانية بقيمة لا تتجاوز 50 مليون دينار كحد أقصى.

كان "الأهلي" تحول للربحية في النصف الأول من العام الجاري بقيمة 15.08 مليون دينار، مقارنة بخسائر الفترة نفسها من العام الماضي البالغة 4.648 مليون دينار.

وحقق البنك أرباحاً بقيمة 7.968 مليون دينار في الربع الثاني من العام الجاري، بالمقارنة مع خسائر الفترة نفسها من العام الماضي البالغة 10.693 مليون دينار.